

على لفصل من المضاف والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بعين  
الطرف وثانين ما لك تحت النون لدفع نوه الاضافة في نحو جاني خليل  
موسى وعيسى وعجبت من بين كرام ومررت بتاضر باعين  
تزيد ما عتبه الصفة لا المفعول ادنو لالنون توهمت الاضافة ولرفع نوه  
الافراد في نحو الجوز لان تشبته الجوزي في اخاه ومررت بالمحمد بن الفاضل  
ثم جاز ما يجر فيه هذا النون على ما وجد فيه تجري الباب على سائر ما  
والتمثيل لدفع نوه الافراد في المثنى نحو هذا كما فعل ابن قاسم ليس  
تجد لان هذا ليس بمثنى وانما هو على صورة المثنى ولقابل ان يولد  
لوانه نوه الافراد في هذا كما تمتعت اضافة الجمع المقنوص المنصوب  
او الجوز وركابت فاضبك ومررت بقاصبك لان تناسه بالمفرد  
الان يعرف بانته هنا يمكن دفع الالتباس نحو الوقف على المضاف دون  
المضاف اليه لانه حينئذ يوقف عليه برد النون ولا ذلك فيما نحن فيه  
ذلك التقدير لانه لو لم نزل النون لم يكن دفع الالتباس لاسنواحي  
وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل ان سقوط النون الذي به  
الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا ذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير  
وعن بعضهم ايضا انها تترك من تسوي في المثنى ومن اكثر في الجمع واعلم  
ان هذا الفصل شرح لمعنى الناظم ونون مجموع وما به المثنى فافهم  
الان المصنف قدم نون المثنى لتقدمه على الجمع ولما بين التناظر  
اعراب الجمع وما المثنى به اخذ بين حكم اللاحقة بها واستطرد الكلام  
على نون المثنى وما المثنى به المناسبة بين النونين وبين مصحوبهم من  
حيث الجملة وقد جرح له نحو من هذا في الموصوف من قوله والنون من  
الجملة كما قبله ومثله برد على المصنف ولا يخفى انه لا استطرد هذا بل  
باب الموصول فقط وقد استقدمه ان النوعين يشقان بوزنهما  
ما ذكر وقد يختلف عن بعض ملحقا بها وعن جميع رجالها بل هو  
اقتضاه قوله مكسورة انما كسرت نون المثنى بخلاف الجمع على الاصل

هذا التقدير  
الذي هو  
المراد  
من  
الوقف  
على  
المضاف  
دون  
المضاف  
اليه  
لان  
حينئذ  
يوقف  
عليه  
برد  
النون  
ولا  
ذلك  
فيما  
نحن  
فيه  
ذلك  
التقدير  
لانه  
لو  
لم  
نزل  
النون  
لم  
يكن  
دفع  
الالتباس  
لاسنواحي  
وصله  
ووقفه  
على  
هذا  
التقدير  
والحاصل  
ان  
سقوط  
النون  
الذي  
به  
الالتباس  
عارض  
يمكن  
زواله  
بالوقف  
ولا  
ذلك  
ما  
نحن  
فيه  
على  
ذلك  
التقدير  
وعن  
بعضهم  
ايضا  
انها  
تترك  
من  
تسوي  
في  
المثنى  
ومن  
اكثر  
في  
الجمع  
واعلم  
ان  
هذا  
الفصل  
شرح  
لمعنى  
الناظم  
ونون  
مجموع  
وما  
به  
المثنى  
فافهم  
الان  
المصنف  
قدم  
نون  
المثنى  
لتقدمه  
على  
الجمع  
ولما  
بين  
التناظر  
اعراب  
الجمع  
وما  
المثنى  
به  
اخذ  
بين  
حكم  
اللاحقة  
بها  
واستطرد  
الكلام  
على  
نون  
المثنى  
وما  
المثنى  
به  
المناسبة  
بين  
النونين  
وبين  
مصحوبهم  
من  
حيث  
الجملة  
وقد  
جرح  
له  
نحو  
من  
هذا  
في  
الموصوف  
من  
قوله  
والنون  
من  
الجملة  
كما  
قبله  
ومثله  
برد  
على  
المصنف  
ولا  
يخفى  
انه  
لا  
استطرد  
هذا  
بل  
باب  
الموصول  
فقط  
وقد  
استقدمه  
ان  
النوعين  
يشقان  
بوزنهما  
ما  
ذكر  
وقد  
يختلف  
عن  
بعض  
ملحقا  
بها  
وعن  
جميع  
رجالها  
بل  
هو  
اقتضاه  
قوله  
مكسورة  
انما  
كسرت  
نون  
المثنى  
بخلاف  
الجمع  
على  
الاصل

والتقاة الساكنين لان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مثنى  
الاصل حركة لا لتساكنها والاصل في تحريكه الساكن الكسر فاستأنثرت  
بالاصل لانها قبل ذلك لم تحرك في الجمع طلبا للفرق ولم يتم نقل  
الضمة بل تحت طلبا للفتحة وانما لم تكف بحركة ما قبلها فادارة لتخلفه في نحو  
المصطفين كما قيل وفيه نظراء لبقا بل ان يقول هذا التحذف لا يضر حصول  
التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف  
في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب يا في التثنية في الجمع يقال جالمصطفى  
وفي التثنية المصطفين كما ساق ذلك اخر الكتاب في باب كيفية تشبته لوجع  
المقصود والمدود وحينئذ يقال في النصب والمجر في الجمع وعليه ان يسكن  
ورجحه بان الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من النون شي فكانت النون  
عوضا عنه ولا لتكحفت في الاضافة كما كحز النون ورد بثبوتهامع الالف  
واللام وفيما لتسوي فيه في نحو يازيدان ولا جليها وعبر المنصرف اذا بقي  
وبان التسوي انما دخل ليعرف بين الاسم الباقى على اصلته وبين المشابه للفعل  
والاجابة اليه هنا لان التثنية والجمع ابواب عن الفعل في نحو جاني طارق  
وانما حذفت في الاضافة لانها زايق والمضاف اليه زيادة في المضاف  
فكرهوا زايدين في اخر الاسم وعن بعضهم ايضا انها عوض عن الحركة  
والنون بها وعليه ابن ولاد ابو علي وابن طاهر والجوزي ورد ما سبق في  
المذهبيين قبله وبنوتهما في الوقف والحركة والنون لا يشقان في الوقف وعن  
بعضهم ايضا انها عوض عن الحركة والنون فيها وجرا في مفردة ومن الحركة  
فقط فيما لتسوي في مفردة كسبي لا ينصرف ومن النون فقط فيما لا حركة  
في مفردة كصا وفاض وعبر عوض في خلاصتها كسبي صلي وهذا والله  
ر عليه ابن جني وعن بعضهم انها لتسوي فتنه لان الاصل يورثحق العلامة  
للتثنية والجمع ان يستعمل اليه الحركة والنون في مسنعت الحركة بالاعلام  
ولم يمتنع التسوي ولكنه لم يجر فيه لاجل اسانين فثبت نون فعله ابن  
هشام المحضروي وابو جبار قال لا يورثه لتسوي في تشبته ما لا يورث